



د/خالد السليمانى

قاعدة اللغات: توقيفية أم اصطلاحية (دراسة تأصيلية وتطبيقية).

Humanities and Educational
Sciences Journal

ISSN: 2617-5908 (print)



مجلة العلوم التربوية
والدراسات الإنسانية

ISSN: 2709-0302 (online)

قاعدة اللغات: توقيفية أم اصطلاحية
(دراسة تأصيلية وتطبيقية) (*)

خالد بن مصطفى بن إسماعيل السليمانى
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون
بجامعة إقليم سبأ

kaled2026kaled@gmail.com

تاريخ قبوله للنشر 16/2/2026

<http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index>

(*) تاريخ تسليم البحث 3/1/2026

(*) موقع المجلة:

العدد (54)، شهر مايو 2026م

521

مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية

قاعدة اللغات: توقيفية أم اصطلاحية (دراسة تأصيلية وتطبيقية)

خالد بن مصطفى بن إسماعيل السليمانى
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون
بجامعة إقليم سبأ

الملخص

قاعدة اللغات: توقيفية أم اصطلاحية، دراسة تأصيلية وتطبيقية.

يبحث الموضوع عن قاعدة اللغات هل هي توقيف من الله، أو اصطلاح تعارف الناس عليه، ومجزر كلام الأصوليين في هذه المسألة، ويبرز مكانة هذه القاعدة، ويظهر مدى تأثيرها، وما يترتب عليها من تطبيقات فقهية. وقد توصل البحث إلى أن لاختلاف الأصوليين واللغويين في هذه القاعدة أثر في الخلاف الفقهي وبناء الأحكام، ومع أن هذه القاعدة من اختصاص اللغويين؛ إلا أن الأصوليين تعرضوا للكلام عنها أثناء كلامهم عن المباحث اللغوية الدخيلة في علم الأصول.

ونظراً لعدم وجود دراسة مستقلة للقاعدة وتطبيقاتها -حسب ما توصل إليه الباحث-؛ فيوصي الباحث في إجراء دراسة موسعة لهذه القاعدة، والبحث عن تطبيقات فقهية معاصرة منبئة عليها. الكلمات المفتاحية: اللغات، توقيفية، اصطلاحية، تأصيلية، تطبيقية، الخلاف الفقهي.



The Principle Whether Languages are Divinely Instituted or Conventional: A Foundational and Applied Study

Khalid bin Mustafa bin Ismail al-Suleimani
Assistant Lecturer at the Faculty of Sharia and Law
at the University of the Saba' Region, Yemen

Abstract

This study investigates the foundational question of languages: whether language is divinely instituted by Almighty Allah or a conventional system agreed upon by people. It critically examines the views of usuliyyun (Islamic scholars in this concern), highlights the significance of this principle, demonstrates the extent of its impact, and explores the jurisprudential applications that arise from it. The study concludes that the disagreement among uṣūlī scholars and linguists regarding this principle has a direct effect on jurisprudential disagreement and the construction of legal rulings. Although this principle primarily falls within the domain of linguistics, uṣūlī scholars have addressed it in the context of linguistic discussions that intersect with the science of Islamic legal theory (‘ilm al-uṣūl). Because of the absence of an independent study devoted specifically to this principle and its applications (according to the findings), the study recommends conducting an expanded and comprehensive research on this principle, as well as investigating contemporary jurisprudential applications based upon it.

Keywords: Languages, Divinely Instituted, Conventional, Foundational, Applied, Jurisprudential Disagreement

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين، سيدنا محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً، وبعد:

فلما كان الفقه الإسلامي مبنياً على أسس وقواعد، كان تحريج الفقهاء واجتهادهم منضبطاً، لبناء الفروع على تلك القواعد، ومن المسائل المهمة المنحوتة في فن أصول الفقه المتعلقة بالمسائل اللغوية؛ قاعدة اللغات: توقيفية أم اصطلاحية، وهو ما يعبر عنه بقولهم: مبدأ اللغات، فكان اختيار هذه القاعدة للبحث فأحببت أن أتناولها بالبحث، لما لها من أهمية في معرفة أحكام الفقه.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم تحريج القول في قاعدة اللغات: توقيفية أم اصطلاحية، تحريراً أصولياً جامعاً، يبرز الآتي:

- ١- حقيقة محل النزاع بين الأصوليين.
- ٢- أدلة كل قول، ومناقشتها.
- ٣- مدى اعتبار هذه القاعدة مؤثرة، لا مجرد بحث لغوي فقط.
- ٤- أثر الخلاف في التطبيقات الفقهية.

أسباب اختيار البحث:

وتتمثل في الآتي:

- ١- إبراز مكانة هذه القاعدة ضمن منظومة القواعد الأصولية المؤثرة في الاستنباط.
- ٢- شمول الخلاف في هذه القاعدة، مع غموض أثره العملي لدى كثير من الدارسين.
- ٣- عدم وجود دراسة سابقة لبحث هذا الموضوع.

أهمية البحث:

تظهر الأهمية في الآتي:

- ١- ربط الفروع الفقهية بالقواعد الأصولية.
- ٢- جمع المسائل الفقهية المبنية على هذه القاعدة في سلك واحد.
- ٣- بيان مأخذ الفقهاء وسبب اختلافهم في هذه المسائل.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- ١- دراسة قاعدة اللغات دراسة تأصيلية.
- ٢- استخراج التطبيقات الفقهية المبنية على قاعدة اللغات، وبيان أقوال الفقهاء فيها.

موضوع البحث:

قاعدة اللغات: توقيفية أم اصطلاحية، مع دراسة تطبيقية لأهم الفروع الفقهية المبنية عليها، مع بيان تخريج العلماء لهذا الفرع تحت تلك القاعدة.

حدود البحث:

سيتم الكلام عن اللغة هل هي توقيفية أم اصطلاحية؟ مع دراسة هذه القاعدة دراسة تأصيلية، وذكر بعض التطبيقات الفقهية المبنية على هذا الخلاف.

الدراسات السابقة:

بعد البحث العلمي؛ فإن الباحث لم يطلع - حسب علمه - على من أقر هذه القاعدة بالبحث، وتكلم عنها من الناحية التأصيلية والتطبيقية، وجمع أقوال الأصوليين المبنية في كتبهم، ثم جمع الفروع الفقهية المبنية في كتب الفقهاء المبنية على هذه القاعدة.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي، فحاولت البحث في كتب الأصول، والفقه، والتفسير، وشروح الحديث؛ لاستقراء كلام العلماء حول هذه القاعدة، وجمع المسائل الفقهية المخرجة عليها، وكان عملي في البحث على النحو الآتي:

- 1- بينت معاني المفردات العاصمة للقاعدة الأصولية.
- 2- وثقت القاعدة الأصولية من كتب أصول الفقه.
- 3- التزمت في تبويب المسائل الفقهية بما هو مشهور في كتب الفقهاء، وفقاً للموضوعات الفقهية.
- 4- درست الفروع الفقهية المخرجة على هذه القاعدة دراسة مختصرة؛ لأن الهدف من تلك الدراسة هو بيان تخريج الفقهاء لتلك المسألة تحت هذه القاعدة، وليس الهدف استيعاب أقوال الفقهاء وأدلتهم في المسألة.
- 5- التزمت في صياغة الفرع الفقهي المخرج على القاعدة بما هو مشهور في كتب الفقهاء غالباً.
- 6- عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها، مع بيان رقم الآية، مع كتابتها بالرسم العثماني.
- 7- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما؛ خرجته منهنما دون غيره، وإلا خرجته من السنن الأربعة، فإن لم يكن فيها؛ خرجته من بقية كتب الحديث الأخرى، مع ذكر كلام أهل العلم بإختصار في بيان حالة الحديث صحةً وضعفاً.
- 8- وثقت النقول والأقوال من مصادر المعتمدة.
- 9- فسرت الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية عند الحاجة إلى ذلك.

خطة البحث:

يتكوّن البحث من: مقدمة، ومهيّد، ومبحثين، وخاتمة.



أَمَّا الْمَقْدِمَةُ، فَتَشْتَمِلُ عَلَى: الْإِفْتِاحِيَّةِ، وَمَشْكَلَةِ الْبَحْثِ، وَأَسْبَابِ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ، وَأَهْمِيَّتِهِ، وَمَوْضُوعِ الْبَحْثِ، وَحُدُودِهِ، وَمَنْهَجِ الْبَحْثِ، وَحُطَّتِهِ.

التَّمْهِيدُ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ فُرُوعٍ:

الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ اللُّغَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

الْفَرْعُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ، وَفِيهِ أَمْرَانِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ بِإِعْتِبَارِهَا مُرَكَّبًا إِضَافِيًّا.

الْأَمْرُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ بِإِعْتِبَارِهَا لِقَبًا عَلَى هَذَا الْقَرْنِ.

الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: تَعْرِيفُ التَّطْبِيقَاتِ الْفَقْهِيَّةِ، وَفِيهِ أَمْرَانِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ التَّطْبِيقَاتِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

الْأَمْرُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ الْفَقْهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الدِّرَاسَةُ التَّأْصِيلِيَّةُ لِقَاعِدَةِ اللُّغَاتِ: تَوْقِيفِيَّةٌ أَمْ اصْطِلَاحِيَّةٌ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: التَّطْبِيقَاتُ الْفَقْهِيَّةُ لِلْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ، وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: بَيَانُ نَوْعِ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: التَّطْبِيقَاتُ الْفَقْهِيَّةُ الْمُنْبَتَّةُ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ.

الخَاتِمَةُ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى أَهَمِّ النَّتَائِجِ وَالتَّوْصِيَّاتِ.

التَّمْهِيدُ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ فُرُوعٍ:

الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ اللُّغَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

اللُّغَةُ عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ: أَلْفَاظٌ - أَوْ أَصْوَاتٌ - يُعْبَرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنِّ أَعْرَاضِهِمْ^(١).

وَتُجْمَعُ عَلَى لُغَى مُكْسَّرٍ قِيَاسِيٍّ كَعَرَفَةٍ وَعُرْفٍ، وَتُجْمَعُ تَصْحِيحًا جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمٍ عَلَى لُغَاتٍ كَثْبَاتٍ،

وَجَمْعَ مُذَكَّرٍ عَلَى لُغَيْنِ كَثْبَيْنِ، وَهُوَ شَادٌّ، وَتُجْمَعُ عَلَى لُغُونَ^(٢).

وَاللُّغَةُ اصْطِلَاحًا: أَصْوَاتٌ يُعْبَرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنِّ أَعْرَاضِهِمْ^(٣).

الْفَرْعُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ، وَفِيهِ أَمْرَانِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ بِإِعْتِبَارِهَا مُرَكَّبًا إِضَافِيًّا.

(١) يُنظَرُ: "الْخَصَائِصُ" (٣٤/١)، و"التَّعْرِيفَاتُ" (١٩٢).

وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: أَلْفَاظٌ مَخْصُوصَةٌ مَوْضُوعَةٌ لِمَعَانٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَدُكِرَ فِي هَامِشٍ فَتَحَ الْمُنْتَعَالِ (١٢٩) عَنِّ بَعْضِ السُّمَّاقِيْنَ أَنَّ اللُّغَةَ فِي الْإِصْطِلَاحِ اسْتِعْمَالُ الْأَلْفَاظِ لَا نَفْسِ الْأَلْفَاظِ؛ بِدَلِيلِ

قَوْلِنَا: لُغَةٌ تَمِيزُ إِهْمَالًا (مَا) أَيُّ: اسْتِعْمَالُهُمْ.

(٢) يُنظَرُ: "جَمَهْرَةُ اللُّغَةِ" (٩٦٢/٢)، و"حَاشِيَةُ الطَّالِبِ بْنِ حَمَلُونَ" (٢٠).

(٣) يُنظَرُ: "الْمُحْكَمُ" (٦٢/٦)، و"التَّعْرِيفَاتُ" (١٩٢)، و"القَامُوسُ الْمُحِيطُ" (١٣٣١).



القَاعِدَةُ لُغَةً: الأَسَاسُ، فِقْوَاعِدُ البَيْتِ أَسَاسُهُ^(١)، وَبِهَذَا المَعْنَى وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ البَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ [البَقَرَةُ: ١٢٧].

وَالقَاعِدَةُ اصْطِلَاحًا: عُرِفَتْ بِتَعَارِيفٍ، مِنْهَا:

١- فُضِيَّةٌ كُليَّةٌ مُنْطَبِقَةٌ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهَا^(٢).

٢- الأَمْرُ الكُلِّيُّ الَّذِي يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ جُزْئِيَّاتٌ كَثِيرَةٌ، يُفْهَمُ أَحْكَامُهَا مِنْهَا^(٣).

وَالأَصُولُ لُغَةً: جَمْعُ أَصْلٍ، وَهُوَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ، كَأَصْلِ الحَائِطِ أَسَاسُهُ، وَأَصْلِ الشَّجَرَةِ جُذُوعُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ٢٤].

وَالأَصْلُ اصْطِلَاحًا يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ^(٤):

١- الدَّلِيلُ، وَهَذَا مِنْ أَشْهُرِ المَعَانِي، كَقَوْلِهِمْ: الأَصْلُ فِي وُجُوبِ الصَّلَاةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البَقَرَةُ:

٤٣]، وَأَصْلُ وُجُوبِ الصِّيَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البَقَرَةُ: ١٨٣]، يُفْصِدُونَ بِهِ الدَّلِيلَ.

٢- الأَمْرُ الرَّاجِحُ، أَوْ العَالِبُ، أَوْ المِتَبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ، كَقَوْلِهِمْ: الأَصْلُ فِي الكَلَامِ الحَقِيقَةُ، وَالأَصْلُ عَدَمُ المِجَازِ، وَالأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَالأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَطَهَارَةُ الأَعْيَانِ.

٣- القَاعِدَةُ الكُليَّةُ - أَيْ: القَاعِدَةُ المِستَمِرَّةُ، كَقَوْلِهِمْ: إِباحَةُ المِئْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ عَلَى خِلافِ الأَصْلِ، وَإِزَالَةُ الصَّرْرِ أَصْلٌ فِي الشَّرِيعَةِ، أَيْ: قَاعِدَةُ كُليَّةٌ.

٤- الحُكْمُ المِستَصْحَبُ، كَقَوْلِهِمْ: الأَصْلُ فِي الأَشْيَاءِ الطَّهَارَةُ، وَالأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، بِمَعْنَى: أَنَّ الحُكْمَ المِستَصْحَبَ الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ الفَقِيهُ - حَتَّى يَنْقُلَهُ عَنْهُ نَاقِلٌ - هُوَ الطَّهَارَةُ وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

٥- الصُّورَةُ المِقيسُ عَلَيْهَا، كَقَوْلِهِمْ: الحَمْرُ أَصْلٌ لِلتَّبْيِيدِ فِي الحَرْمَةِ بِجَمَاعِ الإِسْكَارِ.

الأَمْرُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ القَاعِدَةِ الأُصُولِيَّةِ بِاعْتِبَارِهَا لِقَبًا - أَيْ: عِلْمًا عَلَى فَنٍّ: عِلْمٌ يَبْحَثُ فِي أُدِلَّةِ الفِقهِ الإِجْمَالِيَّةِ، وَكَيْفِيَّةِ الإِسْتِغَادَةِ مِنْهَا، وَحَالِ المِستَفِيدِ^(٥).

(١) يُنْظَرُ: "مَهْدِيبُ اللُّغَةِ" (١٣٧/١)، وَ"لِسَانُ العَرَبِ" (٣٦١/٣).

(٢) يُنْظَرُ: "البَحْرُ المِجِيطُ" (١٦/١)، وَ"التَّعْرِيفَاتُ" (١٧١).

(٣) يُنْظَرُ: "الأَشْبَاهُ وَالتَّطَايُرُ" لِلنَّبْهَاجِيِّ (١١/١).

(٤) يُنْظَرُ: "تَاغِ العَرُوسِ" (٤٤٧/٢٧)، وَ"إِرْشَادُ الفُحُولِ" (١٧/١)، وَ"التَّعْرِيفَاتُ" (٢٨).

(٥) يُنْظَرُ: "الجَمَاعُ لِمَسَائِلِ أَصُولِ الفِقهِ" لِلنَّمَلَةِ (١٢).



الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: تَعْرِيفُ التَّطْبِيقَاتِ الْفِقْهِيَّةِ، وَفِيهِ أَمْرَانِ

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ التَّطْبِيقَاتِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

التَّطْبِيقَاتُ لُغَةً: جَمْعٌ تَطْبِيقٍ، مِنْ طَبَقَ يُطَبِّقُ تَطْبِيقًا، فَهُوَ مُطَبَّقٌ، وَمُطَبَّقٌ، وَتَطْبِيقُ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ: جَعَلُهُ مُطَابِقًا لَهُ، بِحَيْثُ يَصْدُقُ هُوَ عَلَيْهِ^(١).

والتَّطْبِيقُ اصْطِلَاحًا: إِخْصَاعُ الْمَسَائِلِ وَالْقَضَايَا لِقَاعِدَةٍ عِلْمِيَّةٍ، أَوْ قَانُونِيَّةٍ، أَوْ نُحْوِيَّةٍ^(٢).

أَيُّ: إِيجَادُ الْجَامِعِ لِبَعْضِ الْمَسَائِلِ أَوْ الْقَضَايَا الْعِلْمِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا، تَسْهِيلًا لِاسْتِعْمَالِهَا.

الْأَمْرُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ الْفِقْهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

الْفِقْهُ لُغَةً: الْفَهْمُ^(٣)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحْلَلْ عَقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ [طه: ٢٧-٢٨] أَيُّ:

يَفْهَمُوهُ^(٤)، وَيُقَالُ: فَهَمَ الرَّجُلُ فَهُوَ فَاقَةٌ: إِذَا فَهَمَ^(٥)، وَفَهَمَ الرَّجُلُ فَهُوَ فَاقِيَةٌ: إِذَا صَارَ لَهُ الْفِقْهُ سَجِيَّةً، وَفَقَهُ:

إِذَا سَبَقَ غَيْرُهُ إِلَى الْفَهْمِ عَلَى قَاعِدَةٍ أَعْمَالِ الْمَجَالِبَةِ، وَقِيَاسُ فَاعِلِهَا: فَاقَةٌ.

وَالْفِقْهُ اصْطِلَاحًا: مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمِكْتَسَبَةُ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ^(٦).

(١) يُنْظَرُ: "مُعْجَمُ مَقَائِسِ اللُّغَةِ" (٤٣٩/٣)، و"الْكَلِمَاتُ" (٣١٣)، و"مُعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ" (١٣٣)، و"مُعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ" (١٣٨٧/٢).

(٢) يُنْظَرُ: "الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ" (٥٥٠/٢)، و"مُعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْفِقْهِيَّةِ" (٤٦١/١).

(٣) الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَهْمِ وَالْعِلْمِ: أَنَّ الْفَهْمَ خَاصٌّ بِالْعِلْمِ بِمَعْنَى الْكَلَامِ عِنْدَ سَمَاعِهِ خَاصَّةً، وَهَذَا يُقَالُ: فَلَانَ سَمِعْتُ الْفَهْمَ؛ إِذَا كَانَ بِطَيْءِ الْعِلْمِ بِمَعْنَى مَا سَمِعَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْفَهْمُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْكَلَامِ، فَتَقُولُ: فَهَمْتُ كَلَامَهُ، وَلَا تَقُولُ: فَهَمْتُ ذَهَابَهُ، كَمَا تَقُولُ عَلِمْتُ ذَلِكَ.

يُنْظَرُ: "الْفُرُوقُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ" (١٢١).

(٤) يُنْظَرُ: "تَفْسِيرُ الْفَرْطِيِّ" (١٩٣/١١).

(٥) يُنْظَرُ: "تَهْدِيبُ اللُّغَةِ" (٢٦٣/٥).

(٦) يُنْظَرُ: "شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ" (٤١/١)، و"مَغْنِي الْمَخْتِاجِ" (٩٣/١).



المبحث الأول: الدراسة التأصيلية لقاعدة اللغات: توقيفية أم اصطلاحية

اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي اللَّغَةِ دَالَّةٌ عَلَى مَعَانِيهَا، وَلَكِنَّهُمْ اِخْتَلَفُوا فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى هَلْ هِيَ بِالْوَضْعِ، أَوْ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَذْهَبَيْنِ: الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ: دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ لِمُنَاسَبَةِ طَبِيعِيَّةٍ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَبِهِ قَالَ عَبَّادُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصَّيْمَرِيُّ الْمُعْتَرِجِيُّ^(١).

وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مُنَاسَبَةٌ طَبِيعِيَّةٌ؛ لَكَانَ اِخْتِصَاصُ اللَّفْظِ بِالْمَعْنَى الْمَخْصُوصِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَلْفَاظِ، وَاِخْتِصَاصُ الْمَعْنَى الْمَخْصُوصِ بِذَلِكَ اللَّفْظِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْمَعَانِي تَخْصِيصًا بِلا مُخْصِصٍ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، لِذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مُنَاسَبَةٌ طَبِيعِيَّةٌ^(٢).

وَنُوقِشَ: بِأَنَّ الْوَاضِعَ قَدْ خَصَّصَ بَعْضَ الْأَلْفَاظِ بِبَعْضِ الْمَعَانِي وَالْمَذَلُولَاتِ، نَظْرًا إِلَى الْإِرَادَةِ الْمَخْصِصَةِ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ تَخْصِيصُ اللَّفْظِ بِمَعْنَاهُ، أَوْ الْمَعْنَى بِذَلِكَ اللَّفْظِ بِمُخْصِصٍ، وَهُوَ الْإِرَادَةُ^(٣).
الْمَذْهَبِ الثَّانِي: دَلَالَةُ الْأَلْفَاظِ عَلَى مَعَانِيهَا بِالْوَضْعِ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ^(٤).

وَعَلَّلُوا ذَلِكَ: بِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عِلَاقَةٌ طَبِيعِيَّةٌ تَقْتَضِي اِخْتِصَاصَ ذَلِكَ اللَّفْظِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الدَّلَالَةِ، وَلِذَا نَجِدُ اللَّفْظَ الْوَاحِدَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضِدُّ الْآخَرِ، كَلَفْظِ الْفَرْعِ يُطْلَقُ عَلَى الْخِيصِ وَالطُّهْرِ، وَلَفْظِ الْجَلَلِ يُطْلَقُ عَلَى الْأَمْرِ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ، وَلَفْظِ الْجَوْنِ يُطْلَقُ عَلَى الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عِلَاقَةٌ طَبِيعِيَّةٌ تَقْتَضِي اِخْتِصَاصَ ذَلِكَ اللَّفْظِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الدَّلَالَةِ؛ لَمَا جَازَ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ عَلَى إِطْلَاقِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضِدُّ الْآخَرِ، لِأَنَّ اللَّفْظَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ مُنَاسِبًا بِطَبِيعِهِ لِشَيْءٍ وَضِدِّهِ^(٥).

التَّرْجِيحُ: بَعْدَ ذِكْرِ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى هَلْ هِيَ بِالْوَضْعِ، أَوْ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ الَّذِي يَظْهَرُ رُجْحَانُهُ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى - هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي؛ لِضَعْفِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ اِخْتَلَفَ الْجُمْهُورُ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الثَّانِي الْقَائِلُونَ بِأَنَّ دَلَالَةَ الْأَلْفَاظِ عَلَى مَعَانِيهَا بِالْوَضْعِ فِيمَنْ هُوَ الْوَاضِعُ، عَلَى سِتَّةِ أَقْوَالٍ:

- (١) يُنْظَرُ: "الإجماع" (١٩٦/١).
- (٢) يُنْظَرُ: "الإجماع" (١٩٦/١)، و"البلغة إلى أصول اللغة" (٧٢).
- (٣) يُنْظَرُ: "البلغة إلى أصول اللغة" (٧٢).
- (٤) يُنْظَرُ: "أصول الفقه" لابن مفلح (١٤٥/١).
- (٥) يُنْظَرُ: "مختصر ابن الحاجب" (٥٢)، و"بيان المختصر" (٢٧٥/١)، و"المهذب" لِلتَّنَلَةِ (١٠٣٥/٣).



القول الأول: اللغات توقيفية، بمعنى: أن الواضع لها الله وحده، والتعريف إما بالوحي، أو بالإلهام بأن علمها بالوحي إلى الأنبياء^(١)، أو يخلق أصوات تدل على اللغات وإسماعها لواحد أو جماعة، أو يخلق علم ضروري في الصدور ليصبح مخصوصة لمعان، فبين العلاء الصبيغ ومعانيها، وبه قال جماهير العلماء^(٢)، واختاره ابن فارس^(٣).

القول الثاني: اللغة اصطلاحية، بمعنى أن واحداً من البشر أو جماعة وصعواها، وعلمها الباقون بالإشارة والقرائن، كتعريف الوالدين لعتهما للأطفال، فحصلت المفاهمة بينهم أولاً بالإعتماد على الإشارة^(٤) والتعيين^(٥)، وبه قال أكثر المعتزلة^(٦)، وبعض الأشاعرة^(٧).

القول الثالث: القدر المحتاج إليه في التخاطب توقيفي، والباقي مُصطلح، وقيل: بالوقف، وبه قال الأستاذ أبو إسحاق الشيرازي^(٨).

- (١) وهذا القول رجحه المحلي كما في: "البدر الطالع" (٢٢٠/١).
- (٢) يُنظر: "ميزان الأصول" للسمرقندي (٣٨٩)، و"الإنتاج" (١٩٧/١)، و"تثنييف المسامع" (٣٩٣/١)، و"أصول الفقه" لابن مفلح (١٤٣/١)، و"شرح الكوكب المير" (٢٨٥/١).
- قال سيد عبد الله في "مزايا السعود" (٧٠):
- (١٦٧) واللغة الثابت لها قد وضعنا... وعزوها للإصطلاح سماع
- (١٦٨) فبالإشارة والتعيين... كالتعليق فهم ذي الحقا والتبين
- (٣) يُنظر: "الصاحبي" (١٤).
- (٤) أي: بالإشارة إلى شيء خاص، ويقولون مثلاً: هات هذا الكتاب، ويشير إليه، فيعرف السامع بذلك مرادة بلفظ الكتاب.
- (٥) أي: بالتعيين اعتماداً على القرينة، كما لو قال: هات الكتاب من البيت، وليس فيه غيره، فيتعين عنده أن لفظ الكتاب موضوع له؛ لعدم وجود غيره فيه.
- (٦) يُنظر: "الإنتاج" (١٩٧/١)، و"تثنييف المسامع" (٣٩٤/١).
- وقال ابن جني في "الخصائص" (٤١/١): "باب القول على أصل اللغة الإلهام هي أم اصطلاح: هذا موضع مخوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف". وقال السبوطي في "المزهر" (١٤/١): "وقال ابن جني في الخصائص، -وكان هو وشيخه أبو علي الفارسي معتزليين-: باب القول على أصل اللغة الإلهام هي أم اصطلاح".
- (٧) يُنظر: "الإحكام" للأمددي (٧٤/١).
- (٨) يُنظر: "الإحكام" للأمددي (٧٤/١)، و"الإنتاج" (١٩٧/١)، و"تثنييف المسامع" (٣٩٥/١).

قال الزركشي في "البحر المحيط" (٢٤١/٢): "وقد اختلف في النقل عن الأستاذ، فحكى الأمددي وابن الحاجب عنه أن القدر المحتاج إليه في التعريف توقيفي، والباقي مُتمثل للتوقف وغيره، وحكى في "المحصل" عنه أن الباقي مُصطلح، وسبغته إلى حكايته أيضاً أبو نصر بن الشيرازي، والصواب عنه: الأول، فقد رأيت في كتاب "أصول الفقه" للأستاذ أبي إسحاق، ونقله عن بعض المحققين من أصحابنا، ثم قال: إنه الصحيح الذي لا يجوز غيره، وعبارته: (أنه لا بد من أن يعلمهم أو يخلق لهم علماً بمقدار ما يفهم بعضهم من بعض ليعنى الاصطلاح والوقوف على التسمية، فإذا عرفوه؛ جاز أن يكون باقيه توقيفاً منه لهم عليه، وجاز أن يكون اصطلاحاً بينهم، ولا طريق بعدد إلى معرفة ما كان منه فيه إلا بغير نبي عنه). هذا لفظه، وكذلك نقله عنه ابن بزهان في "الأوسط"، والأستاذ أبو منصور البغدادي في كتابه، وقال في "تثنييف المسامع" (٣٩٢/١): "وعلى هذا فيكون مذهبنا مركباً من الوقف والتوقيف".



الْقَوْلُ الرَّابِعُ: الْجَمِيعُ مُمَكَّنٌ وَمُحْتَمَلٌ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللُّغَاتُ تَوْقِيفِيَّةً، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اصْطِلَاحِيَّةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا تَوْقِيفِيًّا، وَبَعْضُهَا اصْطِلَاحِيًّا^(١)، وَبِهِ قَالَ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِي^(٢)، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلى^(٣)، وَهُوَ اخْتِيَارُ السَّمْعَائِيِّ^(٤)، وَأَبُو الْحَطَّابِ^(٥)، وَجُمْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ^(٦).

الْقَوْلُ الْخَامِسُ: الْوَقْفُ عَنِ الْقَطْعِ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْاِخْتِمَالَاتِ، وَتَرْجِيحِ قَوْلِ الْجُمْهُورِ بِعَلَبَةِ الظَّنِّ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٧).

الْقَوْلُ السَّادِسُ: الْوَقْفُ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ^(٨).

الْأَدِلَّةُ:

اسْتَدَلَّ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ اللُّغَةَ تَوْقِيفِيَّةً بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١].

وَبِحَدِيثِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يُجْمَعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا فَيَرْجِيحُنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ الْمَلَائِكَةُ، وَعَلَّمَكَ كُلَّ شَيْءٍ فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرْجِحَنَا، فَيَقُولُ لَهُمْ: لَسْتُ هُنَاكُمْ فَيَذْكُرُ لَهُمْ حُطْبَتَهُ الَّتِي أَصَابَ"^(٩).

وَجِهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللُّغَاتِ لَوْ لَمْ تَكُنْ تَوْقِيفِيَّةً؛ لَكَانَتْ اصْطِلَاحِيَّةً، وَلَا ثَالِثَ هُمَا^(١٠)، وَإِذَا كَانَتْ اصْطِلَاحِيَّةً تَكُونُ بِوَضْعِ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى تَعْلِيمِ مِنَ اللَّهِ، وَقَدْ ذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَلَّمَ آدَمَ أَسْمَاءَ

(١) قَالَ السُّبُوطِيُّ فِي "الْمُزْهِرِ" (١٨/١): "وَدَلِيلٌ إِنْ كَانَ الْاِصْطِلَاحُ إِنْكَانَ أَنْ يَتَوَلَّى وَاحِدًا أَوْ جَمْعًا وَصَحَّ الْأَلْفَاظُ لِمَعَانٍ، ثُمَّ يُفْهَمُوهَا لِعَبْرِهِمْ بِالْإِشَارَةِ، كَحَالِ الْوَالِدَاتِ مَعَ أَطْفَالِهِنَّ، وَهَذَانِ الدَّلِيلَانِ هُمَا دَلِيلَا إِنْكَانِ التَّوْرِيحِ".

(٢) يُنْظَرُ: "تَشْبِيهُ الْمَسَامِعِ" (٣٩٥/١).

(٣) يُنْظَرُ: "الْعُدَّةُ" لِأَبِي يَعْلى (١٩٠/١).

(٤) يُنْظَرُ: "قَوَاطِعُ الْأَدِلَّةِ" (٢٨١/١).

(٥) يُنْظَرُ: "أُصُولُ الْفِقْهِ" لِابْنِ مُفْلِحٍ (١٤٥/١).

(٦) يُنْظَرُ: "الْإِحْكَامُ" لِالْأَمِيدِيِّ (٧٥/١)، وَ"الْمُخْصُولُ" لِلرَّازِي (١٨٢/١)، وَ"جَمْعُ الْجَوَامِعِ" (٥٥)، وَ"الْإِنْجَاهُ" (١٩٧/١)، وَ"تَشْبِيهُ الْمَسَامِعِ" (٣٩٥/١)، وَ"نَفَائِسُ الْأُصُولِ" لِلْفَرَّائِي (٤٤٩).

(٧) يُنْظَرُ: "مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ" (٥٢).

(٨) يُنْظَرُ: "أُصُولُ الْفِقْهِ" لِابْنِ مُفْلِحٍ (١٤٥/١).

(٩) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" (١٤٨/٩) بِرَقْمِ: (٧٥١٦).

(١٠) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَسْمَاءِ: الْأَلْفَاظَ اللَّغَوِيَّةَ كُلَّهَا، لِأَنَّهَا كُلُّهَا أَسْمَاءٌ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَعَدَمُ جَعْلِ الْفِعْلِ وَالْمَرْفُوعِ مِنْهَا؛ اصْطِلَاحٌ حَادِثٌ.



جميع الأشياء، سواءً أكانت من الذوات أو الصفات^(١)، ثم تناقلت ذريته آدم تلك الأسماء^(٢)، فلم يكنوا بحاجة إلى اصطلاح، فقد أوقفوا عليها. وأجيب عنه من وجهين:

الأول: أن هذا الدليل ليس صريحاً بأن اللغات توقيفية، لاحتمال أن المراد بالتعليم الإلهام، فيكون الله قد أهدى آدم الحاجة إلى الوضع، فوضع آدم اللغات بفكره، ونسب ذلك التعليم إلى الله؛ لأنه الهادي والمرشد والمعلم، ويحتمل أن الله علم آدم الأسماء الموجودة في زمان آدم، كالسماء، والأرض، والجنة، والنار، دون الأسماء التي حدثت مسماًتها بعد آدم من الحرف والآلات، وإذا كان ذلك محتملاً؛ سقط الاستدلال^(٣).

الثاني: أن المراد بالأسماء في الآية سمات الأشياء وخصائصها، كأن يعلمه أن الخيل يصلح للركب، والجمل للحميل، فإن الاسم مأخوذ من السمة على قول الكوفيين، أو مأخوذ من السمو على رأي البصريين، وعلى كلا التقديرين فكل ما يعرف ماهيته، ويكشف حقيقته؛ كان اسماً، وأما تخصيص لفظ الاسم بهذه الألفاظ؛ فهو عرف النحاة، وهو حادث^(٤).

٢- قوله تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يوسف: ٤٠].

(١) يُنظر: "فتح الباري" لابن حجر (١٠/٤١٩).

(٢) وقال الطبري في "تفسيره" (١/٤٨٢): "عن ابن عباس، قال: "علم الله آدم الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارف بها الناس: إنسان، ودابة، وأرض، وسفل، وقر، وجبل، وجمار، وأشبه ذلك من الأمم وغيرها". وقال ابن فارس في "الصاحبي" (١٣): "فإن قال قائل: لو كان ذلك كما تدعى إليه لقال: (ثم عرضهم)، أو (عرضها)، فلما قال (عرضهم)؛ علم أن ذلك لأعيان بني آدم أو الملائكة، لأن موضوع الكتابة في كلام العرب يُقال لما يعقل: (عرضهم)، ولما لا يعقل: (عرضها)، أو (عرضهم). قيل له: إنما قال ذلك - والله أعلم - لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل، فعَلَبَ ما يعقل، وهي سئنة من سئنت العرب، أعني باب التعليل، وذلك كقول جَلَّ ثناؤه: {والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع} [النور: ٤٥]، فقال: {ومنهم} تعليلاً لمن يمشي على رجلين، وهم بنو آدم".

(٣) قال ابن فارس في: "الصاحبي" (١٤): "ولعل طائفاً يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيفية إنما جاءت جملة واحدة، وفي زمان واحد، وليس الأمر كذلك، بل وقفت الله - جل وعز - آدم - عليه السلام - على ما شاء أن يعلمه إياه بما احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله، ثم علم بعد آدم - عليه السلام - من عرب الأنبياء - صلوات الله عليهم - نبياً نبياً ما شاء أن يعلمه، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمداً - صلى الله عليه وسلم، فآناه الله - جل وعز - من ذلك ما لم يؤتبه أحداً قبله، تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة، ثم قرَّ الأمر قرارة، فلا تعلم لغة من بعده حدثت، فإن تعلمت - أي: تكلفت العمل - فتعلمت؛ وجد من نفاذ العلم من ينفيه ويبرده".

(٣) يُنظر: "الخصائص" (١/٤٢).

(٤) يُنظر: "الإنتاج" (١/١٩٩).



وَجْهَ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللَّهَ ذَمَّهُمْ عَلَى تَسْمِيَتِهِمْ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضِ الْأَسْمَاءِ مِنْ غَيْرِ تَوْقِيفٍ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَا جَعَلَ ذَالًا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ تَوْقِيفًا؛ لَمَا صَحَّ الذَّمُّ^(١).

وَأُجِيبَ عَنْهُ: أَنَّ الذَّمَّ لِإِطْلَاقِهِمْ لَفْظَ "الإِلَه" عَلَى الصَّنَمِ، مَعَ اعْتِقَادِ تَحْقِيقِ مُسَمًّى الإِلَهِيَّةِ فِيهَا، وَمَنْ يَكُنْ الذَّمُّ لِتَسْمِيَتِهِمْ بِأَسْمَائِهَا^(٢).

٣- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ السِّيَاقِ وَالْوَلَوْنِ﴾ [الرُّوم: ٢٢] فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَلْسِنَةِ: اللُّغَاتُ مَجَازًا، لِأَمْرَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ الإِخْتِلَافَ فِي أَجْزَامِ الْأَلْسِنَةِ لَيْسَ كَبِيرًا.

الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ نَصَبَ ذَلِكَ آيَةً كَخَلْقِ الْأَلْوَانِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَهَذَا مَعْنَى وَضْعِهَا^(٣).

٤- إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الإِخْتِجَاجِ بِلُغَةِ الْعَرَبِ الْأَوَائِلِ فِيمَا يَحْتَلِفُونَ فِيهِ أَوْ يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ، وَاحْتِجَاجُهُمْ بِأَشْعَارِهِمْ، وَلَوْ كَانَتْ اللُّغَةُ اصْطِلَاحًا؛ لَمْ يَكُنْ أَوْلَيْكَ فِي الإِخْتِجَاجِ بِهِمْ بِأَوَّلِي مَنَّا فِي الإِخْتِجَاجِ لَوْ اصْطَلَحْنَا عَلَى لُغَةٍ الْيَوْمِ^(٤).

٥- لَوْ كَانَتْ اللُّغَةُ اصْطِلَاحِيَّةً لَاحْتِجَاجٌ فِي تَعْلِيمِهَا إِلَى اصْطِلَاحِ آخَرَ، أَيْ: أَنَّ الإِصْطِلَاحَ لَا يَتِمُّ وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِوِاسِطَةِ خِطَابَاتٍ يُحَاطَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِهَا، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ لَفْظٍ يَعْلَمُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُجْتَمِعِينَ قَبْلَ الإِجْتِمَاعِ لَوْضِعِ تِلْكَ الإِصْطِلَاحَاتِ، فَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّسْلُسُ، وَهُوَ مُتَّبَعٌ^(٥). وَأُجِيبَ عَنْهُ: بِعَدَمِ التَّسْلِيمِ بِكَوْنِ التَّعْلِيمِ مُنْخَصِرًا فِي الإِصْطِلَاحِ وَالتَّوْقِيفِ، بَلْ يَكُونُ بِالتَّرْدِيدِ، وَالفَرَاثِنِ، كَتَعْلِيمِ الْأَبْوَابِ الْأَطْفَالَ لُغَتَهُمَا بِالتَّرْدِيدِ وَالفَرَاثِنِ.

٦- لَوْ كَانَتْ اللُّغَةُ اصْطِلَاحًا لَمْ يَحْتَلِفُوا، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: مَرَزْتُ بِأَبِيكَ، وَيَقُولُ آخَرُونَ: بِأَبَانِكَ. وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الثَّانِي الْقَائِلُونَ بِأَنَّ اللُّغَةَ اصْطِلَاحِيَّةً بِدَلِيلَيْنِ:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا يَلْسَانِ قَوْمِهِ لِئَلْبِتَ لَهُمْ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ٤] فَدَلَّ عَلَى تَقَدُّمِ اللُّغَةِ عَلَى البِعْتَةِ، وَإِلَّا لَرِمَ الدَّوْرُ^(٦).

وَتَوْقِيشَ: بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ تَقَدَّمَ اللُّغَةَ عَلَى البِعْتَةِ أَنْ تَكُونَ اصْطِلَاحِيَّةً؛ لِأَمْرَيْنِ:

الأَوَّلُ: جَوَازُ أَنْ تَكُونَ تَوْقِيفِيَّةً، وَيَتَوَسَّطُ تَعْلِيمُهَا بِالْوَحْيِ بَيْنَ التُّبُوءَةِ وَالرِّسَالَةِ، فَلَا يَلْزَمُ الدَّوْرُ^(٧).

(١) يُنْظَرُ: "الإِجْمَاعُ" (١٩٨/١)، وَ"البُّعْتَةُ إِلَى أَصُولِ اللُّغَةِ" (٧٠).

(٢) يُنْظَرُ: "البُّعْتَةُ إِلَى أَصُولِ اللُّغَةِ" (٧٣).

(٣) يُنْظَرُ: "البُّعْتَةُ إِلَى أَصُولِ اللُّغَةِ" (٧٠).

(٤) يُنْظَرُ: "الصَّاحِبِي" (١٤).

(٥) يُنْظَرُ: "الإِجْمَاعُ" (١٩٩/١).

(٦) يُنْظَرُ: "أَصُولُ الفِئَةِ" لِابْنِ مُثَلِّحٍ (١٤٥/١)، وَ"البُّعْتَةُ إِلَى أَصُولِ اللُّغَةِ" (٧١).

(٧) قَالَ الفَرَّوْجِيُّ فِي "البُّعْتَةُ إِلَى أَصُولِ اللُّغَةِ" (٧١): "وَفِيهِ إِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُوجِبُ سَبْقَ الإِزْسَالِ عَلَى التَّوْقِيفِ، لَا سَبْقَ الإِزْسَالِ عَلَى اللُّغَاتِ، حَتَّى يَلْزَمَ الدَّوْرُ، وَأَيْضًا إِنَّ أَدَمَ عَلَّمَهَا، لَا قَوْمَ رَسُولٍ، فَلَا دَوْرَ".



الثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْآيَةُ فَيَمُنُّ لَهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ إِلَيْهِمْ بِلِسَانِهِمْ، وَأَدَمُ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَيَصِحُّ أَنْ يُعَلِّمَهُ اللهُ اللُّغَاتِ وَيَأْخُذَهَا مِنْهُ أَوْلَادُهُ، ثُمَّ لَا حَاجَةَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَعَلُّمِ اللُّغَاتِ إِلَى نَبِيٍّ وَلَا دَوْرٍ^(١).

٢- إِنَّهُ لَا يُمْكِنُ لِأَيِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَفْهَمَ التَّوْقِيفَ الْوَارِدَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِذَا كَانَ عَارِفًا مِنْ قَبْلُ بِلَفْظِ صَاحِبِ التَّوْقِيفِ بِاصْطِلَاحٍ سَابِقٍ، فَيَكُونُ الْأَصْلُ الْإِصْطِلَاحَ.

وَتَوْقِشٌ: بَأَنَّ اللهُ قَدْ يَخْلُقُ فِي الْعَبْدِ عِلْمًا ضَرْوْرِيًّا بِأَنَّهُ أَهْمُ الْعَاقِلِ بِأَنَّ وَاضِعًا وَضَعَ هَذِهِ الْأَلْفَاطَ بِإِزَاءِ تِلْكَ الْمَعَانِي^(٢).

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الثَّلَاثِ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْقَدْرَ الْمَحْتَاجَ إِلَيْهِ تَوْقِيفٌ؛ لِمَسِيَسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَتَعَدَّرَ الْإِصْطِلَاحَ فِيهِ، إِذْ لَا يَتَّصِرُ الْإِصْطِلَاحُ إِلَّا بَعْدَ وُجُودِ النَّخَاطِبِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ؛ بِنَاتِي فِيهِ التَّوْقِيفُ وَالْإِصْطِلَاحُ، وَلَا قَاطِعَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٣).

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْجَمِيعَ مُمَكِّنٌ، بِأَمْرَيْنِ:

١- أَنَّ الْأَدِلَّةَ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا الْقَائِلُونَ لَا يُفِيدُ شَيْءٌ مِنْهَا الْقَطْعَ، بَلْ لَمْ يَنْهَضْ شَيْءٌ مِنْهَا لِمُطْلَقِ الْأَدِلَّةِ، فَوَجِبَ عِنْدَ ذَلِكَ التَّوْقِيفُ؛ لِأَنَّ مَا عَدَاهُ هُوَ مِنَ التَّقْوُلِ عَلَى اللهِ بِمَا لَمْ يَقُلْ، وَهَذَا بَاطِلٌ^(٤).

٢- أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِكَوْنِهَا تَوْقِيفِيَّةٌ أَوْ اصْطِلَاحِيَّةٌ أَوْ احْتِمَالِ الْأَمْرَيْنِ، يَكُونُ إِمَّا بِطَرِيقِ الْعَقْلِ أَوْ الْوَاقِعِ، وَالْعَقْلُ يُجَوِّزُ الْإِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةَ^(٥)، فَهِيَ مُمَكِّنَةٌ وَلَيْسَتْ مُتَّبِعَةً، بِحَيْثُ لَوْ فُرِضَ وَفُوعُهُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ عَنْهُ مُحَالَ لِدَاتِهِ، وَأَمَّا الْوَاقِعُ عَنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ فَلَا يُمْكِنُ إِلَّا بِرُفْهَانِ عَقْلِيٍّ، أَوْ سَمِعَ قَاطِعٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَحَالُ لَهُ فِي اللُّغَاتِ لَيْسَتْ تَدَلُّ عَلَيْهَا بِهِ، وَلَعَدَمِ وُجُودِ التَّنْمِيلِ وَالسَّمْعِ الْقَاطِعِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الظَّنُّ، وَالظَّنُّ دَاخِلٌ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ بِالْمَسَاوَاةِ، فَلَا يُمْكِنُ تَرْجِيحُ أَحَدِهَا عَلَى الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِأَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، فَلَمْ يَحْضُرِ الْجَزْمُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا^(٦).

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْخَامِسِ الْقَائِلُونَ بِالْوَقْفِ عَنِ الْقَطْعِ بِوَاحِدٍ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ لِدَاتِهِ، وَالذَّلَالُ مُتْعَارِضَةٌ، وَلَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهَا عَلَى الْبَاقِي تَرْجِيحًا يُفِيدُ الْقَطْعَ، فَلَمْ يَحْضُرِ الْجَزْمُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا، وَهَذَا مَعْنَى التَّوْقِيفِ، لَكِنَّ دَلِيلَ الْجُمْهُورِ يُفِيدُ غَلْبَةَ الظَّنِّ، فَهُوَ رَاجِحٌ عَلَى بَقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ مِنْ حَيْثُ إِفَادَتُهُ الظَّنَّ^(٧).

(١) يُنْظَرُ: "المَهْدَبُ" لِلتَّمَلَّةِ (١٠٤١/٣).

(٢) يُنْظَرُ: "المَهْدَبُ" لِلتَّمَلَّةِ (١٠٤١/٣).

(٣) يُنْظَرُ: "نَشْرُ الثُّبُودِ" (٢٠٤/١)، و"قَنْعُ الْوُدُودِ" (٢٧١)، و"حَلْيُ التَّرَافِي" (١٩٩/١).

(٤) يُنْظَرُ: "الْبَلْغَةُ إِلَى أَصُولِ اللُّغَةِ" (٧٢).

(٥) وَجْهٌ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَقْلَ يُجَوِّزُ كَوْنَهَا تَوْقِيفِيَّةً؛ لِأَنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ لِلنَّاسِ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَلْفَاطِ، وَيُسَمِّعُهَا بَعْضَهُمْ أَوْ جَمِيعَهُمْ، وَالْعَقْلُ كَذَلِكَ يُجَوِّزُ كَوْنَهَا اصْطِلَاحِيَّةً، وَكَذَا يُجَوِّزُ كَوْنُ بَعْضِهَا تَوْقِيفِيًّا وَالْآخَرَ اصْطِلَاحِيًّا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَفْكَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ؛ أَمْكَنَ التَّرَكُّيبُ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

(٦) يُنْظَرُ: "الْجَامِعُ لِمَسَائِلِ أَصُولِ الْفِقْهِ" (١٦٤).

(٧) يُنْظَرُ: "بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ" (٢٧٩/١).

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ الْقَوْلِ السَّادِسِ الْقَائِلُونَ بِالْوَقْفِ؛ لِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ.

الترجيح: بعد ذكر أقوال العلماء - رحمه الله عليهم، وما استدلل به كل فريق، فإن القول الذي يظهر رجحانه - والعلم عند الله تعالى - هو قول الجمهور القائل بأن اللغة توقيفية، لرجحان ما استدللوا به.

المبحث الثاني: التطبيقات الفقهية للقاعدة الأصولية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان نوع الخلاف في هذه المسألة

اختلف العلماء - رحمه الله عليهم - في بيان نوع الخلاف في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: الخلاف لفظي، ولا أثر له في الفروع الفقهية، وبه قال الغزالي^(١)، والأبياري^(٢)، وتاج الدين السبكي^(٣)، وابن عاصم^(٤)، وغيرهم^(٥).

وذكرت هذه المسألة في كتب الأصول لأحد أقرنين:

١- تكميل العلم بهذه الصناعة.

٢- أنها تجري مجرى الرياضيات التي يتناقض العلماء بالنظر فيها، فتكون من رياضات أصول الفقه، بخلاف المسائل التي لها أثر فقهية فإنها من ضروريات الفن^(٦).

القول الثاني: الخلاف معنوي له ثمره وفائدة، ثم اختلفوا في نوع هذه الفائدة على أقوال:

الأول: أن من قال بالتوقيف جعل التكليف مقارناً لكمال العقل، ومن قال بالإصلاح جعل التكليف متأخراً عن العقل مدة الإصلاح على وضع الألفاظ لمعانيها، وبه قال الماوردي^(٧).

وثوقش: بأن هذا غير متصور عقلاً، وإن تصور؛ فلا أثر له في الفروع، لإتفاق الفريقين في التهاية^(٨).

(١) يُنظَر: "المستصفي" (١٠/٢).

(٢) يُنظَر: "تشنيف المسامع" (٣٩٦/١).

(٣) يُنظَر: "الأشباه والنظائر" (١١٠/٢).

(٤) قال ابن عاصم في "مرتقى الأصول" (٥):

(٨٦) ومبدأ اللغة قبل علم... وقيل وضع واستقر الفهم

(٨٧) وتعضههم مذهبه التوقيف... في قدر ما يكفي به التعريف

(٨٨) ثم الجميع مكنى الوقع... والخلف لا يثمر في الفروع

(٥) يُنظَر: "شرح الكوكب المنير" (٢٨٧/١)، وكتاب "مزايا السعود" (١١٩)، و"حلي التراقي" (٢٠٢)، و"المهدب" للشملة (١٠٣٦/٣).

(٦) يُنظَر: "شرح مختصر الروضة" للطوي (٥٢).

(٧) يُنظَر: "تشنيف المسامع" (٣٩٦/١).

(٨) يُنظَر: "المهدب" للشملة (١٠٤٢/٣).



الثَّانِي: فَائِدَتُهَا الكَلَامُ فِي قَلْبِ اللُّغَةِ، فَمَنْ قَالَ بِالتَّوْقِيفِ؛ يَمْنَعُ قَلْبَ اللُّغَةِ مُطْلَقًا، وَمَنْ قَالَ بِالِاصْطِلَاحِ؛ أَجَاوَزَ قَلْبَ اللُّغَةِ إِلَّا أَنْ يَمْتَعَ الشَّرْعُ، وَمَتَى لَمْ يَمْتَعَ؛ كَانَ لِلشَّيْءِ اسْمَانِ: أَحَدُهُمَا تَوْقِيفِيٌّ، وَالْآخَرُ: اصْطِلَاحِيٌّ^(١).
وَتَوْقِشُ: بِأَنَّ هَذَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالشَّرْعِ، فَلَا يَنْبِي عَلَيْهِ خِلَافٌ^(٢).

الثَّلَاثُ: فَائِدَتُهَا الكَلَامُ فِي جَوَازِ التَّعْلُقِ بِاللُّغَةِ لِإثْبَاتِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ مِنْ غَيْرِ رُجُوعٍ إِلَى الشَّرْعِ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الحَنَفِيَّةُ وَتَبَوَّأَ عَلَيْهِ أَنَّ حُكْمَ الرَّهْنِ الحَنَسُ^(٣).

وَتَوْقِشُ: بِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ تُؤْخَذُ مِنَ الشَّرْعِ فَقَطْ، أَمَّا اللُّغَةُ فَلَا تَقِيدُ شَيْئًا قَبْلَ حُجِيِّ الشَّرْعِ، وَهُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ التَّعْلُقُ بِاللُّغَةِ لِإثْبَاتِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ؛ لِأَنَّ الوَاضِعِينَ فِي الْأَصْلِ وَضَعُوا عِبَارَاتٍ لِمُعَيَّرَاتٍ، لَا لِمُنَاسَبَاتٍ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ وَصَارَتْ لَعَةً^(٤).

الرَّابِعُ: فَائِدَتُهَا الخِلَافُ فِي جَرَيَانِ القِيَاسِ فِي اللُّغَاتِ المِشْتَقَّةِ الصَّادِرَةِ عَنْ مَعَانٍ مَعْقُولَةٍ، فَمَنْ قَالَ بِالتَّوْقِيفِ؛ مَنَعَ جَرَيَانَ القِيَاسِ فِي اللُّغَاتِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَصْلُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ، فَكَدَا مَا فِي مَعْنَاهُ^(٥).

وَتَوْقِشُ: بِأَنَّ الخِلَافَ فِي جَرَيَانِ القِيَاسِ فِي اللُّغَةِ غَيْرُ مُتَوَقَّفٍ عَلَى مَعْرِفَةِ الوَاضِعِ؛ لِأَنَّ الحَمْرَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ حَمْرًا لِمُحَامَرَتِهَا العَقْلَ، سَوَاءً أَكَانَتْ اللُّغَةُ تَوْقِيفًا أَوْ اصْطِلَاحًا، فَدَارَ الإِسْمُ مَعَ المِحَامَرَةِ وَجُودًا وَعَدَمًا، ثُمَّ وَجَدَ النَّبِيذُ كَذَلِكَ، فَهَلْ يُسَمَّى حَمْرًا أَمْ لَا؟ خِلَافٌ^(٦).

المَطْلَبُ الثَّانِي: التَّطْبِيقَاتُ الفِقهِيَّةُ المَبْنِيَّةُ عَلَى القَاعِدَةِ الْأَصُولِيَّةِ

ذَكَرَ العُلَمَاءُ عِدَّةَ فُرُوعٍ مَبْنِيَّةٍ عَلَى الخِلَافِ فِي هَذِهِ القَاعِدَةِ الْأَصُولِيَّةِ، مِنْهَا:

الفِرْعُ الْأَوَّلُ: إِذَا غَلَطَ الإِمَامُ فَنَبَّهَهُ المَأْمُومُ بِقَوْلِهِ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَاصْدَأ التَّنْبِيهَ فَقَطْ، أَوْ كَثَّرَ المَبْلَغُ فَاصْدَأ التَّنْبِيغَ فَقَطْ، فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ اللُّغَةَ اصْطِلَاحِيَّةٌ؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الدِّكْرِ، وَصَحِيحَةٌ بِنَاءٍ عَلَى القَوْلِ بِالتَّوْقِيفِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ لِلتَّنْبِيهِ، وَمُجَرَّدُ القَصْدِ المِخَالِفِ لَا أَثَرَ لَهُ^(٧)، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا؛ فَقَدْ جَزَمَ التَّوْقِيفُ بِالبُطْلَانِ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ كَلَامَ الآدَمِيِّينَ^(٨).

(١) يُنظَرُ: "المَهْدَبُ" لِلتَّمَلَّةِ (١٠٤٢/٣).

(٢) يُنظَرُ: "المَهْدَبُ" لِلتَّمَلَّةِ (١٠٤٢/٣).

(٣) يُنظَرُ: "البَحْرُ المِجْطُ" (٢٤٨/٢).

(٤) يُنظَرُ: "المَهْدَبُ" لِلتَّمَلَّةِ (١٠٤٣/٣).

(٥) يُنظَرُ: "المَهْدَبُ" لِلتَّمَلَّةِ (١٠٤٣/٣).

(٦) يُنظَرُ: "المَهْدَبُ" لِلتَّمَلَّةِ (١٠٤٣/٣).

(٧) يُنظَرُ: "التَّمْهِيدُ" لِلإِسْنَوِيِّ (١٤٠).

قَالَ الإِسْنَوِيُّ: "وَمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ فِي التَّنْبِيحِ وَنَحْوِهِ ظَاهِرٌ عَلَى قَوْلِنَا: إِنَّ اللُّغَاتِ اصْطِلَاحِيَّةٌ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّمَا تَوْقِيفِيَّةٌ؛ فَتَنَجَّه الصَّحَّةُ، لِأَنَّ اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ لِلتَّنْبِيهِ، وَمُجَرَّدُ القَصْدِ لَا أَثَرَ لَهُ".

(٨) يُنظَرُ: "دَقَائِقُ المُنْهَاجِ" (٤٥).



الْفَرْعُ الثَّانِي: إِذَا لَبِيَ الشَّخْصُ بَعْدَ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ مَعْرِفَتِهَا، فَيَجْرِي فِيهَا الْخِلَافُ السَّابِقُ فِي التَّسْبِيحِ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ، بِخِلَافِ الْعَاجِزِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ (١).

الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: بَيْعُ التَّلْجِئَةِ، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَخَافَ عَصَبَ مَالِهِ، أَوْ الْإِكْرَاءَ عَلَى بَيْعِهِ، فَيَبِيعُهُ لِإِنْسَانٍ بَيْعًا مُطْلَقًا، وَقَدْ تَوَافَقَ قَبْلَهُ عَلَى أَنَّهُ لِدَفْعِ الشَّرِّ، لَا عَلَى حَقِيقَةِ الْبَيْعِ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي حُكْمِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ: الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: الْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَبِهِ قَالَ الصَّاحِبَانِ (٢)، وَالْحَنَابِلَةُ (٣)، وَهُوَ وَجْهٌ لِلشَّافِعِيَّةِ (٤)، لِأَنَّهُمَا مَا قَصَدَا الْبَيْعَ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنْهُمَا كَالهَارِيزِيِّ، فَلَمْ يَنْعَقِدْ (٥).

الْقَوْلُ الثَّانِي: الْبَيْعُ صَحِيحٌ، وَلَا يَمْتَنِعُ الْإِتِّفَاقُ السَّابِقُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ (٦)، وَالشَّافِعِيَّةُ (٧)، لِأَنَّ الْبَيْعَ تَمَّ بِأَرْكَانِهِ وَشُرُوطِهِ، فَصَحَّ، كَمَا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى شَرْطٍ فَاسِدٍ، ثُمَّ عَقَدَا الْبَيْعَ بَعْدَ شَرْطٍ، فَإِنَّهُ لَا يُبْطَلُ الْعَقْدُ (٨).

وَوَجْهُ بِنَاءِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْقَاعِدَةِ: أَنَّ مَنْ جَعَلَ اللَّغَةَ تَوْقِيفِيَّةً؛ جَعَلَ اللَّفْظَ مُؤْضِعًا لِمَعْنَى الْبَيْعِ وَضَعًا لَارِئًا، فَلَا يُزُولُ هَذَا الْمَعْنَى بِمُجَرَّدِ النَّبِيَةِ الْمُخَالَفَةِ، فَقَالَ بَعْدَ صِحَّةِ الْعَقْدِ.

وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ اللَّغَةَ اصْطِلَاحِيَّةً؛ جَعَلَ دَلَالَةَ اللَّفْظِ تَابِعَةً لِلْقَصْدِ وَالِاسْتِعْمَالِ، وَالِاصْطِلَاحُ يُمَكِّنُ رَفْعَهُ بِالِاتِّفَاقِ الْمُخَالَفِ.

وَجَعَلَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْخِلَافَ مَبْنِيًّا عَلَى مَسْأَلَةٍ: أَثَرُ النَّبِيَةِ فِي الْعُقُودِ.

الْفَرْعُ الرَّابِعُ: إِذَا تَبَايَعَا بِالذَّنَائِرِ، وَسَمَّيَا ذَلِكَ بِالذَّرَاهِمِ، فَفِي جَوَازِ ذَلِكَ خِلَافٌ مُبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّ قَوْلَنَا: اللَّغَةُ تَوْقِيفِيَّةٌ؛ فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ، وَإِنْ قُلْنَا: اصْطِلَاحِيَّةٌ؛ صَحَّ (٩).

(١) يُنْظَرُ: "التَّمْهِيدُ" لِلْإِسْنَوِيِّ (١٤١).

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: "وَيَتَّبِعُهُ بِنَاءُ الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ اللُّغَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ أَمْ لَا".

(٢) يُنْظَرُ: "بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ" (١٧٦/٥).

(٣) يُنْظَرُ: "الْمَغْنِي" (١٦٢/٤).

(٤) يُنْظَرُ: "فَتْحُ الْعَرِيزِ" (١٢٤/٨).

(٥) يُنْظَرُ: "الْبَيَّانُ" (١٠٥/٥)، وَ"الْمَغْنِي" (١٦٢/٤).

(٦) يُنْظَرُ: "الْمَغْنِي" (١٦٢/٤).

(٧) يُنْظَرُ: "رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ" (٣٥٧/٣)، وَ"النَّجْمُ الْوَهَّاجُ" (١٩/٤).

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي "التَّمْهِيدِ" (١٣٩): "وَمِنْهَا: الْبَيْعُ الْمَسْمِيُّ بِالتَّلْجِئَةِ، بِالنَّاءِ الْمُتَّادَةِ، وَالْجِيمِ، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَخَافَ عَصَبَ مَالِهِ، أَوْ الْإِكْرَاءَ عَلَى بَيْعِهِ، فَيُلْجَأُ إِلَى إِنْسَانٍ فَيَتَّفِقُ مَعَهُ عَلَى صُدُورِ لَفْظِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، لَا لِحَقِيقَةِ الْبَيْعِ، وَلَكِنْ لِدَفْعِ الْمَتَقَلَّبِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَبِيعُهُ بَيْعًا مُطْلَقًا، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: الصِّحَّةُ، اعْتِبَارًا بِالْوَضْعِ".

(٨) يُنْظَرُ: "الْبَيَّانُ" (١٠٥/٥)، وَ"الْمَغْنِي" (١٦٢/٤).

(٩) يُنْظَرُ: "المِهْدَبُ" لِلنَّمَلَةِ (١٠٤٤/٣).

وَقَالَ الرَّكَّاشِيُّ فِي "الْبَحْرِ الْمَجْمُوعِ" (٢٤٦/٢): "وَالْحَقُّ: أَنَّهُ لَا يَتَحَرَّجُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَتَنَا فِي أَنَّ اللُّغَاتِ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ بَيْنَ أَظْهَرِنَا هَلْ هِيَ بِالِاصْطِلَاحِ أَوْ التَّوْقِيفِ؟ لَا فِي شَخْصٍ خَاصٍّ اصْطَلَحَ مَعَ صَاحِبِهِ عَلَى تَغْيِيرِ الشَّيْءِ عَنْ



الْفَرْعُ الْخَامِسُ: مَهْرُ السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَتَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً بِالْفِ، وَكَانَا قَدْ اصْطَلَحَا عَلَى تَسْمِيَةِ الْأَلْفِ بِالْفَمِزِ، فَوَجَّهَانَ: فَيَقِيلُ: الْوَاجِبُ أَلْفٌ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَفْتَضِيهِ الْإِصْطِلَاحُ اللَّغَوِيُّ، وَقِيلَ: الْوَاجِبُ أَلْفَانٌ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَفْتَضِيهِ الْوَضْعُ الْحَادِثُ^(١)، وَالصَّحِيحُ: اعْتِبَارُ اللَّعَّةِ^(٢).

الْفَرْعُ السَّادِسُ: إِذَا قَالَ لِرُؤُوسِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ الْحَرَامُ يَلْزُمُنِي، أَوْ خَلَالَ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ، فَهَلْ هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ؟ وَجَّهَانِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ: فَصَحَّحَ الرَّافِعِيُّ الْأَوَّلَ، وَصَحَّحَ النَّوَوِيُّ الثَّانِي، فَإِنْ قُلْنَا: اللَّعَّةُ اصْطِلَاحِيَّةٌ؛ كَفَى اسْتِهَاؤُهَا فِي الْعُرْفِ، وَالِاسْتِعْمَالُ الْعَامُّ عَنِ النَّبِيِّ، فَتَكُونُ صَرِيحَةً، وَإِنْ قُلْنَا: تَوْقِيفِيَّةٌ؛ فَلَا تَخْرُجُ عَنْ وَضْعِهَا، بَلْ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّحْوِزِ، فَإِنْ نَوَى؛ وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ النَّوَوِيِّ^(٣).

الْفَرْعُ السَّابِعُ: الْخِلَافُ فِي لُزُومِ الطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ بِالْكِنَايَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، كَمَنْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ لِعَبْدِهِ: اسْقِنِي الْمَاءَ، إِذَا قَصَدَ بِهَا طَلَاقًا أَوْ عِتْقًا، فَمَنْ قَالَ بِأَنَّ اللَّعَّةَ تَوْقِيفِيَّةٌ؛ لَمْ يَلْزَمْ بِهَا شَيْءٌ وَلَا يَكُونُ الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ إِلَّا بِاللَّفْظِ الْخَاصِّ^(٤) كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(٥)، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّهَا اصْطِلَاحِيَّةٌ؛ أَلْزَمَ الطَّلَاقَ وَالْعِتْقَ بِأَيِّ لَفْظٍ نَوَى بِهِ فَيَمُتُّعُ، اخْتِيَابًا لِلْفُرُوجِ، وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَقُوعُهُ بِالْكِنَايَةِ الْحَقِيقِيَّةِ^(٦).

وَهَذِهِ الْمِسْأَلَةُ يُعْنَوْنَ هَا: بِقَلْبِ اللَّعَّةِ، قَالَ سَيِّدُ عَبْدِ اللَّهِ^(٧):

يُبْنَى عَلَيْهِ الْقَلْبُ وَالطَّلَاقُ بِكَاسِقِنِي الشَّرَابِ وَالْعِتَاقُ^(٨)

مَوْضُوعِهِ، نَعَمْ بِضَاهِيهَا قَاعِدَةٌ فِي الْفِئْهِ وَهِيَ: أَنَّ الْإِصْطِلَاحَ الْخَاصَّ هَلْ يَرْفَعُ الْإِصْطِلَاحَ الْعَامَّ أَمْ لَا؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَعَلَيْهَا تَتَفَرَّقُ هَذِهِ الْفُرُوعُ.

(١) يُنْظَرُ: "رُؤُوسَةُ الطَّلَاقِ" (٢٧٥/٧)، و"كِفَايَةُ النَّبِيِّ" (٢٢٩/١٣).

(٢) يُنْظَرُ: "التَّمْهِيدُ لِلْإِسْنَوِيِّ" (١٣٨).

(٣) يُنْظَرُ: "مِثْهَاجُ الطَّلَاقِ" (٢٣٠)، و"التَّمْهِيدُ لِلْإِسْنَوِيِّ" (١٣٩)، و"مُعْنَى الْمُخْتَلَجِ" (٤٥٨/٤).

(٤) الطَّلَاقُ، وَالْعِتْقُ أَوْ الْفَكُّ، أَوْ التَّخْرِيرُ.

(٥) يُنْظَرُ: "مِثْهَاجُ الطَّلَاقِ" (٢٣٠).

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "المِثْهَاجِ": "كِتَابُ الطَّلَاقِ: يُشْتَرَطُ لِنُفُوضِهِ التَّكْلِيفُ، إِلَّا السَّكْرَانُ، وَيَقَعُ بِصَرِيحِهِ بِلَا نِيَّةٍ، وَبِكِنَايَةِ بِنِيَّةٍ، فَصَرِيحُهُ: الطَّلَاقُ، وَكَذَا الْفِرَاقُ، وَالسَّرَاحُ عَلَى الْمَشْهُورِ، كَطَلَّقْتُ، وَأَنْتَ طَالِقٌ، وَمُطَلِّقَةٌ، وَيَا طَالِقٌ."

(٦) يُنْظَرُ: "مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ" (١١٧)، وَنَصَّهُ: "وَإِنْ قَصَدَهُ بِكَاسِقِنِي الْمَاءِ أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ؛ لَزِمَ."

وَقَالَ الْمَرْيُّ فِي الْفَوَاعِدِ (١٢٧): "الْأَلْفَاظُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ اصْطِلَاحِيَّةٌ، فَهِيَ تَابِعَةٌ لِلْإِرَادَةِ، فَمَا أَرَادَهُ بِلَفْظٍ فَهُوَ مَا أَرَادَهُ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِذَلِكَ لَعَةً وَلَا شَرْعًا وَلَا عُرْفًا، فَيَجِبُ الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ بِخَو: اسْقِنِي الْمَاءَ، إِذَا أَرَادَ بِهِ أَحَدَهُمَا، وَعِنْدَ أَشْهَبَ: وَضْعِيَّةٌ، فَهِيَ تَابِعَةٌ لِلدَّلَالَةِ، فَلَيْسَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا افْتَضَاهُ أَحَدُهُمَا أَوْ احْتَمَلَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفُقَهَاءِ."

(٧) "مَرَاقِي السُّعُودِ" (٧١).

(٨) قَوْلُهُ: (يُبْنَى عَلَيْهِ) أَي: الْخِلَافُ فِي وَاضِعِ اللَّعَّةِ؛ الْخِلَافُ فِي جَوَازِ قَلْبِ اللَّعَّةِ مِنْ عَدَمِهِ، فَيَجُوزُ (الْقَلْبُ) هَا عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، بِمَعْنَى: أَنْ تُعَيَّرَ بِاللَّفْظِ وَتُجْعَلَهُ دَالًّا عَلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّذِي وَضِعَ لَهُ فِي الْأَصْلِ، كَتَسْمِيَةِ الْقُوبِ فَرَسًا، مَا لَمْ يُعَيَّرْ حُكْمًا شَرْعِيًّا، كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لِلدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، وَالسَّلَامِ لِلخُرُوجِ مِنْهَا، فَيَمْنَعُ اتِّقَافًا، (وَالطَّلَاقُ) أَي: وَتَبْنِي عَلَيْهِ لُزُومِ الطَّلَاقِ لِمَنْ قَصَدَهُ بِالْكِنَايَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: (اسْقِنِي الشَّرَابَ) إِذَا قَصَدَ بِهَا طَلَاقًا، (وَ) كَذَا يَبْنِي عَلَيْهِ (الْعِتَاقُ) أَي: لُزُومِ الْعِتْقِ لِمَنْ قَصَدَهُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْكِنَايَةِ الْحَقِيقِيَّةِ: اسْقِنِي الشَّرَابَ، حَيْثُ يَرِدُ اللَّفْظُ إِلَى اصْطِلَاحِ النَّاسِ.



الْفَرْعُ الْقَائِمُنُ: إِذَا قَالَ شَخْصٌ لِآخَرَ: يَا ابْنَ الْحَالِلِ، وَهِيَ فِي حُصُومَةٍ، وَنَوَى الزَّيْنَةَ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ الْقَدْفَ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّعْرِيزِ، وَهَذَا مُبَيَّنٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللُّغَةَ تَوْقِيفِيَّةٌ، فَإِنْ قُلْنَا: اصْطِلَاحِيَّةٌ؛ فَيَتَجَدُّ بُبُوتهُ^(١).

الْحَاتِمَةُ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى أَهَمِّ النَّتَائِجِ وَالتَّوْصِيَّاتِ:

أَوَّلًا: أَهَمُّ نَتَائِجِ البَحْثِ

- ١- عَدَمُ وُجُودِ دِرَاسَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ لِلْقَاعِدَةِ وَتَطْبِيقَاتِهَا - حَسَبَ مَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ البَاحِثُ.
- ٢- لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَثَرٌ فِي اخْتِلَافِ الْمُفْهَمِ، كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي البَحْثِ.
- ٣- هَذِهِ الْقَاعِدَةُ هِيَ مِنَ الْخِصَاصِ اللَّغَوِيِّينَ، إِلَّا أَنَّ الْأُصُولِيِّينَ تَعَرَّضُوا لِلْكَلامِ عَنْهَا أَثْنَاءَ كَلَامِهِمْ عَنِ الْمَبَاحِثِ اللَّغَوِيَّةِ الدَّخِيلَةِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ.
- ٤- تَنْبِيهُ المَأْمُومِ لِلإِمَامِ بِقَصْدِ التَّنْبِيهِ فَقَطْ؛ مُبْطَلٌ لِلصَّلَاةِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللُّغَةَ اصْطِلَاحِيَّةٌ؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الذِّكْرِ
- ٥- تَلْبِيَةِ الشَّخْصِ بِعَبْرٍ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ الْفُذْرَةِ عَلَيْهَا؛ مُتَمَنِّعٌ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللُّغَةَ اصْطِلَاحِيَّةٌ؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الذِّكْرِ
- ٦- مَنَعِ بَيْعِ التَّلَاجُفَةِ مُبَيَّنٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللُّغَةَ تَوْقِيفِيَّةٌ؛ لِعَدَمِ قَصْدِ البَيْعِ.
- ٧- يَجِبُ دَفْعُ المَهْرِ المِسْمِيِّ فِي العَقْدِ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى تَسْمِيَّتِهِ بِخِلَافِ مَا هُوَ مُتَعَارَفٌ عَلَيْهِ؛ عَمَلًا بِالِاصْطِلَاحِ اللَّغَوِيِّ.
- ٨- إِذَا اسْتَعْمَلَ الرَّجُلُ فِي طَلَاقِهِ لَفْظًا مَشْهُورًا يُفِيدُ الطَّلَاقَ؛ كَانَ صَرِيحًا فِيمَا اشْتَهَرَ بِهِ، لِأَنَّ اللُّغَةَ اصْطِلَاحِيَّةٌ.
- ٩- مَنْ تَلَفَّظَ بِكِنَايَةِ خَفِيَّةٍ فِي عِنَقِ أَوْ طَلَاقٍ؛ لَزِمَهُ إِذَا نَوَاهُ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ اللُّغَةَ اصْطِلَاحِيَّةٌ.
- ١٠- التَّعْرِيزُ بِالْقَدْفِ عِبْرٌ مُوجِبٌ لِلْحَدِّ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ الْقَدْفَ وَضَعًا.

ثَانِيًا: أَهَمُّ التَّوْصِيَّاتِ

أَنْصَحُ البَاحِثِينَ أَنْ يَهْتَمُّوا بِمَا يَلِي:

- ١- التَّوَسُّعُ فِي دِرَاسَةِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ عِنْدَ اللَّغَوِيِّينَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ القَرْنِ المِتَعَلِّقِ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَلِيَبَانَ مُوَافَقَةُ الْأُصُولِيِّينَ أَوْ مُخَالَفَتِهِمْ لِأَهْلِ القَرْنِ الْأَصْلِيِّ إِثْرًا لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ.
 - ٢- البَحْثُ عَنِ تَطْبِيقَاتِ فَهْمِيَّةٍ مُعَاَصِرَةٍ مُبَيَّنَّةٍ عَلَى الخِلَافِ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.
- وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

المَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ:

الإِتْمَاحُ فِي شَرْحِ المِنْهَاجِ، لِتَقِيِّ الدِّينِ، أَبِي الحَسَنِ، عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الكَافِي بْنِ عَلِيٍّ السُّبُكِيِّ، وَوَلَدِهِ تَاجِ الدِّينِ، عَبْدِ الوَهَّابِ، دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ: بَيْرُوتَ، (سَنَةَ: ١٩٩٥ م).

تَنْبِيهُ: الخِلَافُ فِيمَا لَمْ يَتَّعَرَّ بِهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ كَلَفَظَ تَكْبِيرَةَ الإِحْرَامِ وَالْفَاطِئِ التَّشَهُدِ؛ فَيَمْنَعُ اتِّفَاقًا. يُنْظَرُ: "نَشْرُ البُيُودِ" (٢٠٥/١).

(١) قَالَ الإِسْتَوْبِيُّ فِي "المُتَمَهِّدِ" (١٣٩): "وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَمْ لَا وَجِبَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ اللَّفْظَيْنِ بَيْنَهُمَا عِلَاقَةٌ صَاحِبَةٌ، وَهِيَ المِضَادَّةُ، فَيَكُونُ مَجَازًا صَاحِبًا مُعْتَبَرًا فِي كَلَامِ العَرَبِ، وَقَدْ اعْتَرَفَ بِهِ المِتَكَلِّمُ".



- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الأمدي، المتوفى (سنة: ٦٣١هـ)، تعليق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، (سنة: ٢٠٠٣م).
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، المتوفى (سنة: ١٢٥٠هـ)، داز الفصيلة: ط ١، (سنة: ٢٠٠٠م).
- الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، المتوفى (سنة: ٧٧١هـ)، داز الكتب العلمية: بيروت، ط ١، (سنة: ١٩٩١م).
- أصول الفقه، لمحمد بن مفلح المقدسي الصالح الحنبلي، المتوفى (سنة: ٧٦٣هـ)، حققه: د. فهد السدحان، مكتبة العبيكان: ط ١، (سنة: ١٩٩٩م).
- البحر المحیط في أصول الفقه، ليذر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المتوفى (سنة: ٧٩٤هـ)، داز الكتب العلمية، (سنة: ٢٠٠٠م).
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، المتوفى (سنة: ٥٨٧هـ)، داز الكتب العلمية: ط ٢، (سنة: ٢٠٠٣م).
- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، لجلال الدين محمد بن أحمد المحلّي، حققه: عبد الله الداغستاني، مؤسسه الرسالة: ط ١، (سنة: ٢٠٢٠م).
- البلغة إلى أصول اللغة، لمحمد صديق خان بن حسن البخاري القنوجي، المتوفى (سنة: ١٣٠٧هـ)، حققه: سهاد السامرائي، جامعة تكريت: ولم تذكر سنة الطباعة.
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لمحمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، المتوفى (سنة: ٧٤٩هـ)، حققه: محمد مطهر بقا، داز المديني: ط ١، (سنة: ١٩٨٦م).
- البيان في مذهب الإمام الشافعي، ليحيى بن أبي الخيزر العمري، المتوفى (سنة: ٥٥٨هـ)، داز المهاج: ط ٢، (سنة: ٢٠٠٦م).
- تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، المتوفى (سنة: ١٢٠٥هـ) حققه: مجموعة من المحققين، داز الهداية: ولم تذكر سنة الطباعة.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، ليذر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المتوفى (سنة: ٧٩٤هـ)، حققه: د. سيد بن عبد العزيز، د. عبد الله بن ربيع، مكتبة قرطبة: ط ١، (سنة: ١٩٩٨م).
- التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، المتوفى (سنة: ٨١٦) تحقيق: د. محمد المرعشلي، داز النفايس: ط ١، (سنة: ٢٠٠٣م).
- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المتوفى (سنة: ٣١٠هـ)، تحقيق العلامة: أحمد شاكر، مؤسسه الرسالة: ط ١، (سنة: ٢٠٠٠م).
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر القرطبي، المتوفى (سنة: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، داز الكتب المصرية: القاهرة، ط ٢، (سنة: ١٩٦٤م).



- التَّمَهِيدُ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ، لِجَمَالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسْنَوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٧٧٢هـ) تَحْقِيقٌ: د. مُحَمَّدُ ابْنُ حَسَنٍ هَيْثُو، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ: ط ١، (سَنَةَ: ١٤٠٠هـ).
- تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَزْهَرِيِّ الْهَرَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٣٧٠هـ) تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ عَوْضُ مُرْعَبٍ، دَارُ إِيحَاءِ التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ: ط ١، (سَنَةَ: ٢٠٠١م).
- الْجَامِعُ لِمَسَائِلِ أُصُولِ الْفِئَةِ وَتَطْبِيقَاتِهَا عَلَى الْمَذْهَبِ الرَّاجِحِ، لِعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَلِيٍّ التَّمَلِّةِ، مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ: ط ١، (سَنَةَ: ٢٠١٨م).
- جَمْعُ الْجَوَامِعِ فِي الْأَصْلَيْنِ وَالْجَدَلِ وَالنَّصُوفِ، لِتَاجِ الدِّينِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ تَقِيِّ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ السُّبْكِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٧٧١هـ)، حَقَّقَهُ: عَبْدُ اللَّهِ الدَّاعِسْتَانِيُّ، دَارُ طَيْبَةِ الْخَضْرَاءِ: ط ٢، (سَنَةَ: ١٤٤٣هـ).
- جَمَهْرَةُ اللُّغَةِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ دُرَيْدِ الْأَزْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٣٢١هـ) تَحْقِيقٌ: زَمْرِي مُنِيرٌ بَعْلَبَكِّي، دَارُ الْعِلْمِ لِلْمَلَايِينِ: ط ١، (سَنَةَ: ١٩٨٧م).
- خَاشِيَةُ الْقَاضِيِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ الطَّلَاحِيِّ بْنِ حَمْدُونَ بْنِ الْحَاجِّ السُّلَمِيِّ الْمِرْدَاسِيِّ الْقَاسِمِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ١٢٧٣هـ) وَهِيَ خَاشِيَةُ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ عَلَى لَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ لِلْعَلَّامَةِ بَحْرِيٍّ، حَقَّقَهَا وَاعْتَنَى بِهَا: هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَبِيزُ الْحَسَنِيِّ، دَارُ الرَّشَادِ الْحَدِيثِيَّةِ بِالْأَدَارِ الْبَيْضَاءِ: (سَنَةَ: ٢٠٢٣م).
- حَلْيُ التَّرَاقِي مِنْ مَكْنُونِ جَوَاهِرِ الْمَرَاقي، (الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَى مَرَاقي السُّعُودِ)، لِلشَّيخِ مُحَمَّدَ قَالَ (أَبَاةً) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُلُويِّ الشَّيْقِيَّيِّ - حَفْظَهُ اللَّهُ، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ: بَيْرُوتَ، ط ١، (سَنَةَ: ٢٠١٧م).
- الْحَصَائِصُ، لِأَبِي الْفَتْحِ عَثْمَانَ بْنِ جَنبِي الْمَوْصِلِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٣٩٢هـ)، الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ: ط ٤، وَلَمْ تُذَكَّرْ سَنَةُ الطَّبَاعَةِ.
- دَقَائِقُ الْمِنْهَاجِ، لِأَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ شَرَفِ الدِّينِ النَّوَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٦٧٦هـ)، حَقَّقَهُ: إِيَادُ الْعُوجُ، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ.
- رُوضَةُ الطَّلَبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُفْتِينِ، لِأَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ شَرَفِ الدِّينِ النَّوَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٦٧٦هـ) تَحْقِيقٌ: زُهَيْرُ الشَّوَابِيَشِ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ: ط ٣، (سَنَةَ: ١٩٩١م).
- شَرْحُ الْكُوكُبِ الْمُنِيرِ، لِتَقِيِّ الدِّينِ أَبِي الْبَقَاءِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْفُتُوحيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ النَّجَّارِ الْحَنْبَلِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٩٧٢هـ)، ط ٢، (سَنَةَ: ١٩٩٧م).
- شَرْحُ مَخْتَصَرِ الرُّوضَةِ، لِسَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ الطُّوَيْيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٧١٦هـ)، حَقَّقَهُ: د. عَبْدُ اللَّهِ التُّرْكِيُّ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ: ط ١، (سَنَةَ: ١٩٨٧م).
- الصَّاحِبِي فِي فِئَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَسَائِلِهَا، وَسَنَنِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا، لِأَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسِ الْقُرُونِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٣٩٥هـ)، النَّاشِرُ: مُحَمَّدُ بَيْضُونُ، ط ١، (سَنَةَ: ١٩٩٧م).
- صَحِيحُ الْبَحَارِيِّ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبَحَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٢٥٦هـ) دَارُ السَّلَامِ: ط ٢، (سَنَةَ: ١٩٩٩م).
- الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِئَةِ، لِأَبِي يَعْلَى مُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ ابْنِ الْفَرَّاءِ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٤٥٨هـ)، حَقَّقَهُ: د. أَحْمَدُ الْمُبَارَكِيُّ، دَارُ: ط ٢، (سَنَةَ: ١٩٩٠م).



فَتَحَ الْبَارِي شَرْحَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، لِأَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجْرٍ الْعَسْفَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٨٥٢هـ) تَرْقِيمًا: مُحَمَّدَ بْنَ فُوَادٍ بْنِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ، تَصْحِيحًا: مُحَمَّدِ بْنِ الْخَطِيبِ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ: (سَنَةَ: ١٣٧٩هـ).
فَتَحَ الْعَزِيزُ شَرْحَ الْوَجِيزِ، لِعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ الرَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٦٢٣هـ)، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ: ط١، (سَنَةَ: ١٩٩٧م).

فَتَحَ الْمُتَعَالِ عَلَى الْفَصِيحَةِ الْمُسَمَّاةِ بِلَايِمَةِ الْأَفْعَالِ، لِحَمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ الرَّائِغِيِّ الصَّعِيدِيِّ الْمَالِكِيِّ، وَقَدْ عَاشَ مَا بَيْنَ الْعَامِ (١١٧٠هـ) وَ(١٢٥٠هـ) تَقْرِيْبًا؛ حَقَّقَهُ: أ. د. إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبُعَيْمِيُّ، وَنَمَّ نَشْرَهُ بِمَوْعِجَةِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ - حَرَسَهَا اللَّهُ - عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتِ ضِمْنَ الْعَدَدِ: (١٠٥، ١٠٦) الصَّادِرُ (سَنَةَ: ١٤١٧هـ).

فَتَحَ الْوُدُودَ بِسَلْمِ الصُّعُودِ عَلَى مَرَاغِي الصُّعُودِ، لِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَمْدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْوَلَايَةِ الشَّنْقِيطِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ١٣٣٠هـ)، حَقَّقَهُ: أ. د. أَمِينُ وَالدُّ الْبَشِيرُ، دَارُ الصِّيَاءِ: الْكُوَيْتِ، ط١، (سَنَةَ: ٢٠١٨م).

الْفُرُوقُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، لِعَبْدِ الْلطِيفِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَمَدِ، دَارُ ابْنِ الْجُوزِيِّ: ط١، (سَنَةَ: ١٤٣١هـ).
الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، لِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْفَيْرُوزِ أَبِي دِي، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٨١٧هـ) تَحْقِيقًا: مَكْتَبُ تَحْقِيقِ التَّرَاثِ، مَوْسَسَةُ الرَّسَالَةِ: ط٨، (سَنَةَ: ٢٠٠٥م).

قَوَاعِجُ الْأَدْلَةِ فِي الْأُصُولِ، لِأَبِي الْمَطَّرِ مَنصُورِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُرُوزِيِّ السَّمْعَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٤٨٩هـ)، حَقَّقَهُ: مُحَمَّدُ حَسَنُ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ: ط١، (سَنَةَ: ١٩٩٩م).

الْقَوَاعِدُ، لِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُرِّيِّ التَّلْمَسَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٧٥٨هـ).
كِفَايَةُ النَّبِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ فِي فَهْمِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، لِتَجَمِّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّفْعَةِ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٧١٠هـ)، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ: ط١، (سَنَةَ: ٢٠٠٩م).

الْكَلِّيَّاتُ، لِأَبِي الْبَقَاءِ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى الْكَفَّوِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ١٠٩٤هـ) تَحْقِيقًا: عَدْنَانَ دُرُوبِشَ، وَمُحَمَّدِ الْمِصْرِيِّ، مَوْسَسَةُ الرَّسَالَةِ.

لِسَانَ الْعَرَبِ، لِجَمَالِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَكْرَمِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَنْظُورِ الْإِفْرِيْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٧١١هـ) دَارُ صَادِرَ: ط٣، (سَنَةَ: ١٤١٤هـ).

مَثَلُ مَرَاغِي الصُّعُودِ لِ مُنْتَبَعِي الرَّقْبِيِّ وَالصُّعُودِ، لِسَيِّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ١٢٣٣هـ)، حَقَّقَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُزْرُوكِ عَلَّامِ التُّونِسِيِّ، دَارُ الْمُرَاقَاةِ: ط٢، (سَنَةَ: ٢٠٢٤م).

الْمُحْصُولُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، لِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَرَ الرَّازِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٦٠٦هـ)، مَوْسَسَةُ الرَّسَالَةِ: ط١، (سَنَةَ: ٢٠٠٨م).

الْمُحْكَمُ وَالْمُحِيطُ الْأَعْظَمُ، لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَيِّدِهِ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٤٥٨هـ) تَحْقِيقًا: عَبْدُ الْحَمِيدِ هِنْدَاوِيِّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ: ط١، (سَنَةَ: ١٤٢١هـ).

مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، لِأَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ عَمَرَ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمِصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٦٤٦هـ)، حَقَّقَهُ: عَدِيُّ الْعُبَارِيُّ، دَارُ الْمِنَهَاجِ: ط١، (سَنَةَ: ٢٠٢٣م).

مُخْتَصَرُ خَلِيلِ بْنِ إِسْحَاقِ الْجَنْدِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى (سَنَةَ: ٧٧٦هـ)، دَارُ الْحَدِيثِ: الْقَاهِرَةِ، ط١، (سَنَةَ: ٢٠٠٥م).



مَرَقَاتِي السُّعُودِ إِلَى مَرَقَاتِي السُّعُودِ، لِلْمُرَابِطِ مُحَمَّدِ الْأَمِينِ بْنِ أَحْمَدَ زَيْدَانَ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُخْتَارِ الْجَكْنِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ١٣٢٥هـ)، حَقَّقَهُ د. مُحَمَّدُ الْمُخْتَارُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَمِينِ الْجَكْنِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ١٤٤١هـ)، طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ بَبْرُوتَ، ط٢، (سَنَةَ: ٢٠٠٢م).

مُرْتَقَى الوُصُولِ لِابْنِ غَاصِمِ الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ هـ)، حَقَّقَهُ: دَاؤُ، ط١، (سَنَةَ: ٢٠١٨م).
الْمُزْهَرُ فِي عُلُومِ اللُّغَةِ وَأَنْوَاعِهَا، لِجَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشُّيُوطِيِّ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ٩١١هـ) دَاؤُ
الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ: ط١، (سَنَةَ: ١٩٩٨م).

الْمِئْتَصَفَى فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ، لِأَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْعَزَلِيِّ الطُّوسِيِّ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ٥٠٥هـ)، حَقَّقَهُ: د.
حَمْرَةُ بْنُ زُهَيْرٍ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ: (١٩٩٧م).
مُعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمِعَاصِرَةِ، لِأَحْمَدَ مُخْتَارَ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ١٤٢٤هـ)، دَاؤُ عَالَمِ الْكُتُبِ: ط١، (سَنَةَ: ٢٠٠٨م).

مُعْجَمُ الْمِصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْفِقْهِيَّةِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ، دَاؤُ الْفَضِيلَةِ: وَمُ تَذَكُّرُ سَنَةِ الطَّبَاعَةِ.
الْمُعْجَمُ الرَّسِيطُ، إِعْدَادًا: مُجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، دَاؤُ الدَّعْوَةِ: وَمُ تَذَكُّرُ سَنَةِ الطَّبَاعَةِ.
مُعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ، لِمُحَمَّدِ رَوَّاسٍ فَلَعَجِي، دَاؤُ النَّقَائِسِ: ط٢، (سَنَةَ: ١٩٩٨م).
مُعْجَمُ مَقَائِسِ اللُّغَةِ، لِأَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسِ الْقُرُونِيِّ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ٣٩٥هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ السَّلَامِ
هَارُونَ، دَاؤُ الْفِكْرِ: (سَنَةَ: ١٩٧٩م).

مُعْنَى الْمُخْتَارِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْمُنْهَاجِ، لِشَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ الْخَطِيبِ الشَّرِيبِيِّ، بِعِيَايَةِ: مُحَمَّدِ عَتَّابِي، دَاؤُ
الْمَعْرِفَةِ: بَبْرُوتَ، ط٣، (سَنَةَ: ٢٠٠٧م).

الْمُعْنَى شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْجَرِي، لِمُوقِّفِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ٦٢٠هـ) تَحْقِيقُ: د.
عَبْدُ اللَّهِ التُّرْكِيُّ، دَاؤُ عَالَمِ الْكُتُبِ: (سَنَةَ: ٢٠٠١م).
مُنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وَعَمْدَةُ الْمُتَبِينِ، لِأَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ شَرْفِ الدِّينِ النَّوَوِيِّ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ٦٧٦هـ)، دَاؤُ الْمُنْهَاجِ:
ط١، (سَنَةَ: ٢٠٠٥م).

الْمُهَدَّبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ الْمِقَارَنِ، لِعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَلِيِّ النَّمَلَةِ، مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ: ط١، (سَنَةَ: ١٩٩٩م).

مِيزَانُ الْأُصُولِ فِي نَتَائِجِ الْمَعْقُولِ، لِأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيِّ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ٥٣٩هـ)، حَقَّقَهُ: د. مُحَمَّدُ
رَكِّي، مَطَابِعُ الدَّوْحَةِ الْحَدِيثِيَّةِ: ط١، (سَنَةَ: ١٩٨٤م).

النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الدِّمِيرِيِّ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ٨٠٨هـ)، دَاؤُ الْمُنْهَاجِ: ط١، (سَنَةَ: ٢٠٠٤م).

نَشْرُ الْبُنُودِ عَلَى مَرَقَاتِي السُّعُودِ، لِسَيِّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمِ الْعَلَوِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ١٢٣٣هـ)،
تَحْقِيقُ: د. الشَّيْخُ التَّيْجَانِي بْنُ أَحْمَدِي، د. التَّاهُ بْنُ مُحَمَّدَانَ بْنِ أَجْمَدَ، رَاوِيَةُ سَيِّدِ عَبْدِ اللَّهِ وَلَدِ الْحَاجِّ
إِبْرَاهِيمَ، ط٢، (سَنَةَ: ٢٠١٥م).

نَفَائِسُ الْأُصُولِ فِي شَرْحِ الْمَحْصُولِ، لِشِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ الْقَرَاتِي، الْمِتَوَقَّى (سَنَةَ: ٦٨٤هـ)، حَقَّقَهُ: عَادِلُ
بُنْ عَبْدِ الْمَوْجُودِ، وَعَلِيُّ بْنُ مَعُوضٍ، مَكْتَبَةُ نَزَارِ الْبَاذِ: ط١، (سَنَةَ: ١٩٩٥م).